سنهما ودلالة لفظه الدال به قبول الاخر ذلك
وشرطه من جهة المحكم بالكسر التكليف لا الحرية والاسلام
فيصح تحكيم ذمي وشرطه من جهة المحكم
بالفتح صلاحية للقضاء كما مر وشرط الاهلية المذكورة
وقته اي التحكيم ووقت الحكم جميعا فلو حكما عبدا
فعتق او صبيا فبلغ او ذميا فاسلم ثم حكم لا
ينفذ كما هو الحكم في معلله بفتح اللام مشددة بخلاف
الشهادة وقدمنا انه لو استقضى العبد ثم عتق
فقضى صح وغزاه سعدي افندي للمبتغى حكما
رجلا معلوما الا لو حكما اول من يدخل المسجد لم
يجز لجهالته فحكم بينهما ببينة واقرار وتولية
وصيا حكمه صح لو من غير حد وقود ودية حيث
عاقلة الاصل ان حكم المحكم بمنزلة الصلح وهذه لا يجوز
بالصلح فلا تجوز بالتحكيم وينفرد احدهما بنقضه
الى التحكيم بعد وقوعه كما ينفرد احدهما قبل
في مضاربة وشركة ووكالة بلا التفات لطلب طالب فان
حكم نفذ منهما ولا يبطل حكمه بعزلهما الصدور عن
ولاية شرعية ولا ينفذ في حكمه الى عمى
الا في مسئلة ما لو حكم احد البشر بكليتين وغزله
رجلا فحكم بينهما والزم الشريك بغدي
للشريك الغايب لان حكمه كالصلح بخلاف ما لو
حكماه في عيب بيبه فقضى برده ليس
للمبايع رده على بائعه الا برضا الباقي الاول

والقاضي

والقاضي والمشتري بتحكيمه فتح تما استثنا
الثلاثة تفيد صحة التحكيم في كل المجتهدات
كحكمه بكون الكنايات رواجع وصنيع اليمين
المضافة الى الملك وغير ذلك لكن هذا
مما يعلم وكتم فظاهر الهداية انه يجب بلا
تحمل تامل وصح اختياره باحد الخصمين
وبعد الة الثاني حال ولا يبه اي بقاء تحكيمهما
لا يصح اختياره حكمه لا نقضا ولا بينه ولا يصح
حكمه لابويه وولده وزوجته لحكم القاضي
خلاف حكمهما اي القاضي والمحكم عليهم حيث
يصح كالشهادة نعم حكما رجلين لا بد من اجتماعهما
على المحكوم به وينفذ القاضي حكمه ان
وافق مذهبه والا ابطله لان حكمه لا يرفع
خلافا وليس للمحكم تفويض التحكيم الى غيره
وحكمه بالوقف لا يرفع الخلاف على الصحيح
خانية فلو رفع الى موافق مذهبه حكم استئنا
لزومه بشرطه ولا يمينيه لانه لا يقع مفيدا
والحاصل انه كالقاضي الا في مسايل عد في البحر
منها سبعة عشر منها لو اراد انفراد فاذا
اسلم احتاج للتحكيم جديد بخلاف القاضي
ومنها الرد بالشهادة لتهمة فلغيره قبولها
وينبغي ان لا يجوز اذا هرب اليه وقت
التحكيم

باب كتاب القاضي الى القاضي